

التقرير السنوي لأداء بورصة الكويت في عام 2021

35.0
26.59 ↑
34.650 ↑
5.2182 ↓
4.4581 ↑
5.80236 ↑
.9062 ↓
8.6537



بورصة الكويت
BOURSA KUWAIT



للاستفسار عن محتوى التقرير الرجاء الاتصال بالمسؤولين

عمرو سرحان، CFA

نائب الرئيس
إدارة المحافظ الاستثمارية
قطاع مينا للاستثمارات المسعرة
ت: +965 222 66666
amros@nic.com.kw

فيصل حسين

مساعد نائب الرئيس
إدارة البحوث والدراسات
قطاع مينا للاستثمارات المسعرة
ت: +965 222 66666
faisalh@nic.com.kw

رأفت هاشم، CFA

مساعد مدير
إدارة البحوث والدراسات
قطاع مينا للاستثمارات المسعرة
ت: +965 222 66666
Rafaath@nic.com.kw

حسام أحمد

محلل تقني أول
إدارة البحوث والدراسات
قطاع مينا للاستثمارات المسعرة
ت: +965 222 66666
husama@nic.com.kw

عبدالله الحماد

مساعد محلل مالي
إدارة البحوث والدراسات
قطاع مينا للاستثمارات المسعرة
ت: +965 222 66666
abdullahf@nic.com.kw



المحتويات	الصفحة
تحليل نشاط بورصة الكويت	4
نشاط بورصة الكويت	5
مؤشرات القطاعات	8
نشاط السوق الأول	9
نشاط السوق الرئيسي	10
التحليل التقني لبورصة الكويت	12
ملخص نشاط الأسواق الخليجية	15



تحليل نشاط بورصة الكويت

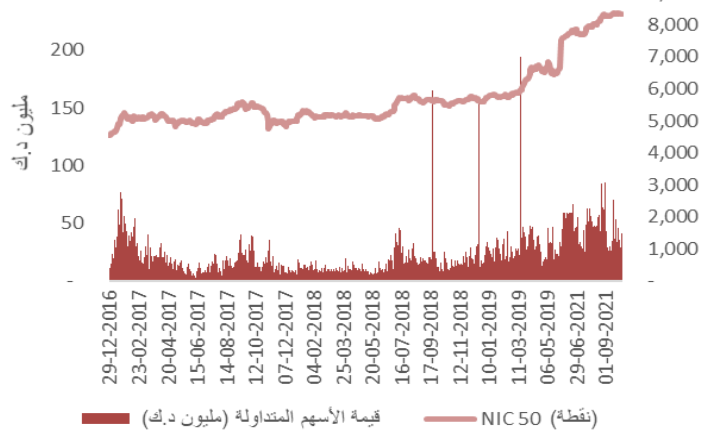
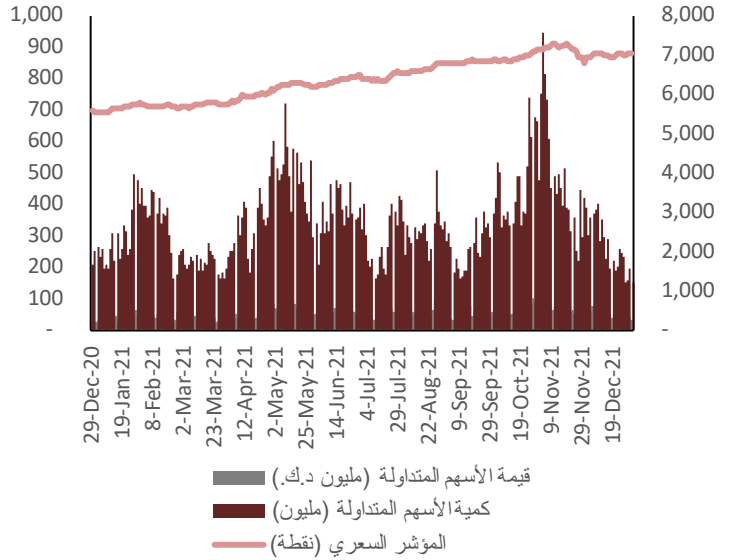


نشاط بورصة الكويت

مؤشرات بورصة الكويت				
(نقطة)	30-Dec-21	منذ بداية السنة		
مؤشر السوق العام (ع.س)	7,043	27.0%	▲	
مؤشر السوق الأول (ع.س)	7,639	26.2%	▲	
مؤشر السوق الرئيسي (ع.س)	5,886	29.3%	▲	
مؤشر NIC 50	8,522	31.7%	▲	

*ملاحظة: نسبة التغير عن اقل شهر ديسمبر 2020 * ع.س : عائد سعري

متغيرات السوق العام		
30-Dec-21		
344,973,490	المعدل اليومي لكمية الاسهم المتداولة (سهم/يوم)	
55,525,393	المعدل اليومي لقيمة الاسهم المتداولة (د.ك./يوم)	



ملاحظة: تمت مراجعة مؤشر NIC50 بناء على أكبر خمسين شركة متداولة من حيث القيمة خلال عام كامل ويمكن الاطلاع على المؤشر وبياناته من خلال REUTERS تحت رمز "NIC50".

بورصة الكويت تنجح في تحقيق أفضل أداء سنوي على الإطلاق.

مكاسب رأسمالية لبورصة الكويت خلال عام 2021 بنحو 9.2 مليار د.ك.

القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت تقفز إلى 41.4 مليار د.ك.

أداء بورصة الكويت

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها لعام 2021 على ارتفاع جماعي في أداء كافة مؤشراتهما، حيث ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 27% ما يعادل 1,497 نقطة، ومؤشر السوق الأول بنسبة 26.2% مضيفاً بذلك نحو 1,588 نقطة، ومؤشر السوق الرئيسي بمعدل 29.3% مرتفعاً بذلك نحو 1,334 نقطة، كما ارتفع المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2021 بنسبة 25.6% إلى 55.5 مليون د.ك. بالمقارنة مع 44.2 مليون د.ك. خلال عام 2020، وكذلك المعدل اليومي لكمية الاسهم المتداولة بنسبة 60% إلى 345 مليون سهم.

يعتبر عام 2021 عاماً إيجابياً استثنائياً بمختلف المقاييس والمعايير، ليس فقط لبورصة الكويت، بل لكافة الأسواق الإقليمية والعالمية، وذلك عقب نزيف الخسائر الحادة التي مُنيت بها أغلب الأسواق المالية خلال العام الماضي 2020 بسبب الجائحة، حيث سجل أداء بورصة الكويت أداءاً إيجابياً على مستوى كافة المؤشرات، بما حمل هذا العام في طياته الكثير والعديد من المقومات والمحفزات الإيجابية على كافة الأصعدة، سواء الإقتصادي منها أو السياسي وكذلك الصحي. وبمعنى آخر فإن جميع المعطيات التي كانت حاضرة خلال العام الماضي 2020، وأثرت بالسلب على أداء الأسواق المالية، فإن ذات المعطيات ولكن بشكل عكسي، كانت وراء هذه الإيجابية لهذا العام.

نجحت مؤشرات البورصة الثلاثة خلال تداولات النصف الأول في الصعود وتحقيق مكاسب سوقية لافتة، حيث شهدت تداولات النصف الأول انتعاشاً ملحوظاً وذلك بدعم من وجود الشهية الاستثمارية والمضاربة على حد سواء لدى المتعاملين، وارتفاع الثقة في أداء الشركات المدرجة، مما عزز من زيادة التدفقات النقدية نحو البورصة بشكل عام، وعلى الأسهم القيادية والتشغيلية بشكل خاص، الأمر الذي انعكس على الأداء الإيجابي لكل منهما، فقد نجحت شريحة واسعة من أسهم السوق الأول من تسجيل مكاسب رأسمالية واضحة، لينجح مؤشر السوق الأول في الصعود بنحو 14.6% مغلقاً عند مستوى 6,936 نقطة، كما لم تقف الرغبة الشرائية من قبل المتعاملين عند هذا الحد، بل امتدت أيضاً إلى نطاق واسع من أسهم السوق الرئيسي، حيث استطاع عدد كبير من أسهم السوق الرئيسي من تحقيق مكاسب سوقية كبيرة خلال الفترة، كما أن هذه المكاسب كانت مصحوبة بارتفاع كبير في أحجام التداول، في دلالة واضحة على مدى ارتفاع الشهية المضاربة الممزوجة بنكهة استثمارية لدى المتداولين آنذاك،



وهو ما انعكس بنهاية الأمر على أداء مؤشر السوق الرئيسي ونجاحه في استعادة واختراق مستوى التأسيس البالغ 5,000 نقطة والإغلاق عند مستوى 5,317 نقطة للمرة الأولى منذ شهر أغسطس 2018، كما أن تفوق أداء مؤشر السوق الرئيسي بشكل واضح على أداء مؤشر السوق العام وكذلك مؤشر السوق الأول حتى نهاية شهر يونيو من العام 2021، لخير دليل على حالة الزخم الإيجابي ومدى توجه سيولة واضحة نحو هذه الأسهم الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة، والتي كانت في حالة أقرب إلى الخمول خلال تداولات الأعوام الماضية. ومع نهاية تداولات النصف الأول تكون مؤشرات البورصة نجحت في محو كافة خسائرها السوقية التي مُنيت بها خلال شهر مارس 2020، الناجمة عن جائحة كوفيد 19 وتداعياتها.

لم يختلف كثيراً أداء مؤشرات البورصة خلال النصف الثاني عن أدائه في النصف الأول، حيث واصلت مؤشرات البورصة رحلة الصعود، معززة باستمرارية الزخم الشرائي على العديد من الأسهم التشغيلية، وكذلك الشراء المضاربي على أسهم السوق الرئيسي، ليس هذا فحسب بل جاء هذا الزخم مصحوباً بارتفاع قيم وأحجام التداول بشكل تدريجي، وذلك بالتزامن مع موسم إفصاحات الشركات المدرجة عن بياناتها المالية لفترة النصف الأول والتي سجلت نمواً حاداً، بنسبة 108.3% إلى 1,071 مليون د.ك، بالمقارنة مع 514 مليون د.ك لفترة المقابلة من عام 2020، وهو ما انعكس على أداء مؤشرات البورصة الثلاثة، والتي نجحت جميعها في تحقيق قفص سعري جديدة وتاريخية متتالية الواحدة تلو الأخرى وذلك حتى تداولات أواخر شهر نوفمبر تقريباً، يُذكر أن كافة مؤشرات الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، قد شهدت هبوطاً حاداً قبل نهاية نوفمبر، وذلك على أثر تداعيات تفشي المتحور الجديد "أوميكرون"، حيث افتتح مؤشر السوق العام جلسة يوم الأحد الموافق الثامن والعشرون من نوفمبر على فجوة سفلية بلغت نحو 3%، ولم يُفلح المؤشر في إغلاق هذه الفجوة حتى نهاية العام، على الرغم من صعود المؤشر خلال شهر ديسمبر بنحو 3.7%، ومع استمرار تسارع انتشار هذا المتحور في العديد من الدول، الأمر الذي دفع الكثير من الحكومات إلى إعادة تشديد الإجراءات وفرض بعض القيود مرة أخرى، وهو ما انعكس بنهاية الأمر على أداء مؤشر السوق العام وجعله يفقد نحو 4.3% من قمته السعري المسجلة في الرابع عشر من شهر نوفمبر عند مستوى 7,357 نقطة.

وفي الختام يمكننا القول إن رحلة المكاسب وسلسلة الإرتفاعات التي شهدتها البورصة منذ بداية العام، جاءت مدعومة بالعديد من المعطيات الإيجابية، كما أنها جاءت نتيجاً لإستمرارية الجهود المبذولة من قبل كافة الأطراف المعنية بتطوير منظومة السوق، ولعلنا في هذه السطور نسلط الضوء على أبرز هذه المحفزات، يأتي في مقدمتها حضور الرغبة الإستثمارية وإيجابية المزاج الإستثماري لدى المتعاملين والذي بدأت منذ شهر ديسمبر 2020، عقب ترقية بورصة الكويت ضمن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، وامتدت طوال هذه الفترة والذي جاء صداه في ارتفاع معدلات قيم وأحجام التداول خلال الفترة بالمقارنة مع معدلاتها لفترة المقابلة من العام الماضي، أما العامل الثاني فقد تمثل في تزامن تداولات فترة الربع الأول لعام 2021 مع إفصاحات الشركات المدرجة عن بياناتها المالية للعام الماضي 2020، وما صاحب هذه الإفصاحات من توصيات مجالس الإدارة بتوزيعات أسهم المنحة أو النقدي على المساهمين، الأمر الذي عزز من زيادة الزخم الشرائي على الشركات التشغيلية بوجه عام، وقطاع البنوك بوجه خاص، كون توزيعاتها استحوذت على نحو 37% من إجمالي توزيعات البورصة البالغة نحو 751 مليون د.ك، كما أن نمو أرباح الشركات المدرجة للنصف الأول، وكذلك لفترة التسعة أشهر، كان بمثابة حافزاً ثالثاً، ووقوداً جديداً لقطار التداولات، وزيادة الزخم الشرائي، واستمراراً لمزيد من الرغبة الإستثمارية، وهو ما انعكس على أداء المؤشرات خلال تداولات الفترة، ناهيك عن الصعود الكبير في مستوى أسعار النفط والذي تجاوز مؤخراً مستوى 87 دولاراً أمريكياً لخام برنت، ساهم كثيراً بشكل أو بآخر في سلسلة هذه المكاسب واستقرارها، وهو ما عزز من ارتفاع القيمة السوقية لبورصة الكويت فقط، وإنما امتد هذا الأثر الإيجابي إلى جميع أسواق المال الخليجية، كون النفط هو مصدر الدخل الأكبر لها إن لم يكن الأوحده، وعصب اقتصادها، كما أن الجهود المبذولة من قبل هيئة أسواق المال وكافة الأطراف ذات الصلة في إيجاد أدوات إستثمارية جديدة وتحسين المنتجات المقدمة للمستثمرين، كان لها دوراً ملموساً في زيادة مستويات السيولة بشكل كبير، وفتح المزيد من الخيارات أمام المتداولين بمختلف توجهاتهم، فقد قامت بورصة الكويت بتدشين خدمة NETTING، مطلع شهر مايو الماضي، وهي آلية جديدة ضمن حزمة من الآليات والخدمات التي أعلنت عنها البورصة في إطار المرحلة الرابعة من استراتيجية التطوير التي تهدف إلى محاكاة البورصة في أعمالها وأدائها بما يحدث على الساحة العالمية من خلال تلبية طلبات المستثمرين بشكل عام والمستثمر الأجنبي بشكل خاص، كما سمحت أيضاً بتداول حقوق الأولوية وذلك من مبدأ تنظيم هذا الحق وحفظ حقوق المساهمين وإمكانية الاستفادة في أي زيادة تتم في رأس مال الشركة، كما أقرت الهيئة أيضاً تقديم خدمة التداول بالهامش.

وعلى الجانب الآخر، فإن تسارع وتيرة إعطاء اللقاحات المضادة لفيروس (كوفيد 19)، وتزايد أعداد الحاصلين عليها، للوصول إلى المناعة المجتمعية ساهم أيضاً من تحسن الأوضاع الصحية للبلاد، ومعاودة فتح كافة الأنشطة التجارية، وعودة الحياة إلى طبيعتها مؤخراً، وهو ما أثر بشكل إيجابي أيضاً على أداء البورصة. وأخيراً وليس آخراً يجب ألا نغفل دور ملف المصالحة الوطنية وحالة الإنفراج السياسي الذي تم في الأونة الأخيرة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتي تمخض عنها صدور العفو الأميري، وطي صفحة الخلاف السياسي، مما منح المستثمرين مزيداً من الثقة في مواصلة الأداء الإيجابي للبورصة، المصاحبة لحالة الإستقرار السياسي التي شهدتها البلاد مؤخراً.



انتعاش السوق الرئيسي وزيادة السيولة

على الرغم من أن أسهم شركات السوق الرئيسي تعتبر الأكثر عددا والأوسع تنوعا، بالمقارنة مع أسهم شركات السوق الأول، إلا أنها عانت كثيرا خلال السنوات الماضية من ضعف التداولات عليها، وقلة جاذبيتها للسيولة، بما يتناسب مع عدد هذه الشركات، وذلك نتيجة العزوف الكبير على نوعية هذه الأسهم من قبل المحافظ والصناديق الاستثمارية من جهة، وعموم المتداولين من جهة أخرى، كما أن أسهم شركات السوق الرئيسي لم تكن ذات نصيب يُذكر من التدفقات النقدية الأجنبية التي نجحت البورصة في استقطابها على أثر ترفيقها ودخولها ضمن مؤشرات الأسواق الناشئة، على مدار العامين الماضيين، حيث كانت مجمل هذه التدفقات تصب في صالح كفة أسهم شركات السوق الأول. إلا أنه ومنذ أن تسلم القطاع الخاص زمام إدارة شركة البورصة، أخذ على عاتقه إصلاح هذا الخلل الواضح، وجعلها ضمن أهم أهدافه الإستراتيجية، بغرض رفع مستوى سيولة أسهم هذه الشركات، وزيادة نشاطها وجاذبيتها، مما يعزز بنهاية الأمر من مكانة البورصة بشكل عام، ويجعلها قادرة على القيام بدورها كمصدر رئيسي لتمويل رؤوس أموال الشركات، وهذا ما تأكده وتشير إليه إحصائيات التداول لهذا العام بالمقارنة مع الأعوام السابقة، حيث ارتفع إجمالي قيم تداول أسهم شركات مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 366.7% إلى 5.6 مليار د.ك.، خلال عام 2021، بالمقارنة مع قيم تداول بلغت نحو 1.2 مليار د.ك. للعام الماضي 2020، و 1.1 مليار د.ك. لعام 2019، كما استحوذت قيم تداول هذه الأسهم نحو 41% من إجمالي قيم تداول السوق البالغة نحو 13.6 مليار د.ك.، في حين أنها كانت تشكل نحو 18% فقط من إجمالي قيم تداولات عام 2020.

ومن هنا نجد الدعوة على حتمية زيادة دور القطاع الخاص في عملية التنمية ورفع مساهمته في الإقتصاد الوطني، من خلال تفعيل عمليات تخصيص لعدة قطاعات عامة، على أن يكون دور القطاع الحكومي الأساسي هو التنظيم والمراقبة لتحسين بيئة الأعمال وجعلها جاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء. ولعل نجاح مشروع خصخصة بورصة الكويت يعزز من هذا الطرح، كما يمكنها أن تمثل حافزا لدعم النمو الإقتصادي وخلق فرص عمل مجدية للمواطنين، لاسيما بالوظائف ذات القيمة المضافة، وهو ما يسعى إليه وينشده الجميع.

إدراجات جديدة

لا تزال الجهود المبذولة من قبل هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت وكافة الأطراف ذات الصلة تؤتي ثمارها الواحدة تلو الأخرى، لا سيما فيما يخص تشجيع إدراج الشركات العائلية ذات الملاءة المالية الجيدة، حيث استقبلت بورصة الكويت خلال عام 2021 ثلاث شركات جديدة، بالمقارنة مع شركتين فقط خلال العام الماضي 2020، ففي الثاني والعشرون من شهر أغسطس تم إدراج شركة لاند المتحدة العقارية، ثم شركة جاسم للتقنيات والمناولة في الحادي عشر من شهر أكتوبر، وأخيرا تم إعادة إدراج شركة الصفاة للاستثمار في السابع عشر من شهر أكتوبر أيضا، وجميع هذه الشركات جاءت ضمن مكونات شركات السوق الرئيسي، وبذلك يصبح عدد شركات السوق الرئيسي 142 شركة، ولأشك بأن هذه الإدراجات الجديدة ساهمت بشكل ملحوظ في زيادة سيولة السوق من جهة، وارتفاع القيمة الرأسمالية له من جهة أخرى، كما أنها تعكس مدى التحسن في بيئة العمل، مما يعزز كثيرا من إمكانية استقطاب وجذب المستثمرين سواء المحليين منهم أو الأجانب، كما تساهم هذه الإدراجات في توسع قاعدة المستثمرين لهذه الشركات.

النفط .. والموازنة العامة للدولة

سجلت الكويت عجزا قياسيا والأسوأ تاريخيا مع نهاية السنة المالية 2020/2021 المنتهية في 31 مارس 2021، حيث بلغ العجز الفعلي نحو 10.8 مليار د.ك.، مرتفعا بنسبة 174.8% عن العجز المالي للسنة المالية السابقة، وبطبيعة الحال فإن هذا العجز جاء نتيجة انخفاض الإيرادات العامة للدولة بنسبة 39% عن إيرادات العام الماضي، وفي المقابل ارتفاع المصروفات العامة الفعلية بنسبة 0.7% إلى 21.3 مليار د.ك.، وجاء هذا العجز الهائل بمثابة دق ناقوس الخطر، وهو ما دعا وكالة التصنيف الائتماني ستاندارد أند بورز، في شهر يوليو الماضي إلى تخفيض تصنيفها السيادي للدولة إلى (A+) من (AA-) مع وضع نظرة مستقبلية اقتصادية سلبية، وذلك على أثر عجز الموازنة، وغياب استراتيجية التمويل، والمخاطر التي تتمخض عن نزوب أصول صندوق الاحتياطي العام.

إلا أنه مع ارتفاع سعر خام النفط الكويتي منذ بداية السنة المالية 2021/2022 وحتى نهاية شهر نوفمبر ارتفاعا ملحوظا بلغ نحو 12.9% وصولا إلى مستوى 72.14 دولار أمريكي، وبذلك تكون الموازنة العامة للدولة قد عززت من إيراداتها بنسبة 82.2% إلى 11.3 مليار د.ك. بالمقارنة مع 6.2 مليار د.ك. عن الفترة ذاتها من العام المالي الماضي، الأمر الذي عمل على تراجع العجز المالي للموازنة العامة مع نهاية شهر نوفمبر إلى 775.4 مليون د.ك. - يُذكر أن سعر التعادل الجديد في الموازنة الحالية يبلغ 90 دولار أمريكي - وهو ما دفع وكالة ستاندارد أند بورز للتصنيفات الائتمانية مؤخرا، بالقول أنه من المتوقع أن يتراجع عجز ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي ترجعا حادا هذا العام، بدعم من ارتفاع أسعار النفط وتحسن الأوضاع المالية العامة وانتعاش الإنتاج الإقتصادي، لكن ارتفاع سعر النفط لا ينبغي أن يكون سببا في التباطؤ نحو الإسراع بالإصلاح الشامل لمعالجة الإختلالات الهيكلية بالإقتصاد، والمتمثلة ببنامي إختلالات المالية العامة، حيث يحتل بند المصروفات الجارية الجزء الأكبر من الإنفاق العام، وكذلك تنويع مصادر الدخل، وضبط النفقات العامة، والتهوض بالتعليم وربط مخرجاته بمتطلبات سوق العمل، ومن هنا لا زلنا نؤكد على أننا لن نتكمن من تحقيق الاستقرار والإستدامة الإقتصادية، ما لم نتخذ إجراءات جديّة وملموسة في جانب الإصلاحات المالية والاقتصادية.



مؤشرات القطاعات

- أغلقت مؤشرات قطاعات السوق على تباين خلال عام 2021 مقارنة مع مستويات عام 2020، حيث كان قطاع السلع الاستهلاكية أكثر القطاعات ارتفاعاً بنسبة 63.3%، ثم قطاع الخدمات المالية بنسبة 53.1%، في حين تراجع قطاع الرعاية الصحية وقطاع الخدمات الاستهلاكية بنسب 3.6%، 2.0% على التوالي.
- احتلت القطاعات التالية: البنوك، الخدمات المالية، العقار خلال عام 2021 المراتب الأولى من حيث إجمالي القيمة المتداولة بنسب بلغت 36%، 28%، 14% على التوالي.
- احتلت القطاعات التالية: الخدمات المالية، العقار، البنوك خلال عام 2021 المراتب الأولى من حيث إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسب بلغت 43%، 23%، 15% على التوالي.

مؤشرات قطاعات السوق						
القطاع	المؤشر		السعر إلى الربحية	السعر إلى القيمة الدفترية	العائد الجاري	العائد على حقوق الملكية
	نسبة التغير	30-Dec-21				
الطاقة	▲ 11.8%	1,428	29.5	1.2	0.0%	4.1%
المواد الأساسية	▲ 14.0%	1,025	30.6	1.3	5.0%	4.3%
الصناعية	▲ 28.1%	1,141	(247.6)	1.4	1.4%	-0.6%
السلع الاستهلاكية	▲ 63.3%	1,337	29.3	1.5	0.0%	5.2%
الرعاية الصحية	▼ -3.6%	797	33.4	3.6	0.6%	10.9%
الخدمات الاستهلاكية	▼ -2.0%	731	(36.6)	1.7	0.0%	-4.6%
الاتصالات	▼ -1.2%	1,089	15.1	1.6	1.1%	10.4%
البنوك	▲ 28.5%	1,623	41.1	2.1	0.6%	5.1%
التأمين	▲ 32.6%	1,533	15.2	1.3	3.7%	8.9%
العقار	▲ 39.2%	1,326	(25.7)	1.1	0.2%	-4.1%
الخدمات المالية	▲ 53.1%	1,423	(312.7)	1.2	0.9%	-0.4%
التكنولوجيا	▲ 36.0%	684	(17.7)	0.9	0.0%	-4.9%
المنافع	0.0%	600	(19.9)	0.9	0.0%	-4.6%

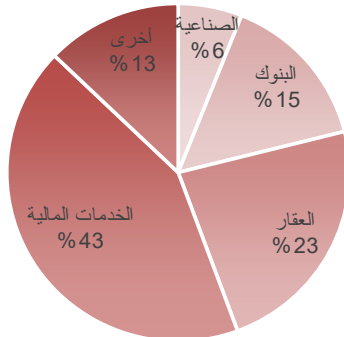
*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية شهر ديسمبر 2020

نشاط قطاعات السوق					
	القيمة		الكمية		
	نسبة التغير	30-Dec-21	نسبة التغير	30-Dec-21	
الطاقة	▲ 154.9%	133,265,292	▲ 7.4%	2,776,779,461	▲
المواد الأساسية	▲ 37.9%	162,127,085	▼ -10.9%	283,980,284	▼
الصناعية	▲ 42.7%	1,621,193,918	▲ 43.1%	5,085,764,609	▲
السلع الاستهلاكية	▲ 236.7%	304,501,759	▲ 232.1%	2,410,707,679	▲
الرعاية الصحية	-	-	-	-	-
الخدمات الاستهلاكية	▲ 38.2%	74,708,698	▼ -38.2%	139,100,677	▼
الاتصالات	▼ -35.2%	570,708,477	▲ 18.6%	4,116,698,832	▲
البنوك	▼ -26.8%	4,863,692,893	▼ -22.8%	12,714,973,494	▼
التأمين	▲ 742.2%	67,721,678	▲ 664.1%	627,469,095	▲
العقار	▲ 238.2%	1,897,237,776	▲ 119.7%	19,631,977,556	▲
الخدمات المالية	▲ 253.6%	3,760,059,783	▲ 131.2%	36,097,115,463	▲
التكنولوجيا	▲ 425.1%	3,607,127	▲ 107.9%	38,865,640	▲
المنافع	▼ -39.4%	110,136,266	▼ -21.2%	443,078,862	▼

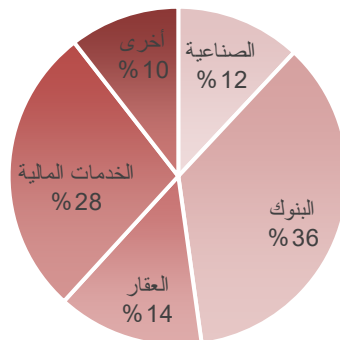
*ملاحظة: نسبة التغير عن أداء عام 2020



كمية الأسهم المتداولة



قيمة الأسهم المتداولة



- في السوق الأول تصدر سهم بيت التمويل الكويتي الأسهم الأعلى تداولاً من حيث قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2021 بقيمة تداول بلغت 1,229 مليون دك، لينتهي بذلك تداولات عام 2021 مغلقاً عند سعر 832 فلس مرتفعاً بنسبة 35.2%.

- جاء سهم بنك الكويت الوطني بالمركز الثاني بقيمة تداول بلغت 1,148 مليون دك لينتهي بذلك تداولات عام 2021 مغلقاً عند سعر 997 فلس مرتفعاً بنسبة 24.6%.

- جاء سهم البنك الأهلي المتحد بالمركز الثالث بقيمة تداول بلغت 962 مليون دك لينتهي بذلك تداولات عام 2021 مغلقاً عند سعر 278 فلس مرتفعاً بنسبة 28.6%.

مؤشرات السوق الأول

نقطة	30-Dec-21	منذ بداية السنة
مؤشر السوق الأول (ع.س)	7,639	26.2%
مؤشر السوق الأول (ع.ك)	9,492	29.4%

* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية شهر ديسمبر 2020 * ع.س : عائد سعري * ع.ك : عائد كلي

متغيرات السوق الأول

30-Dec-21
المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة (سهم/يوم)
88,571,069
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (د.ك./يوم)
32,662,249

أداء شركات السوق الأول

الشركة	سعر الإقفال (فلس)	نسبة التغير القيمة (د.ك.)	الكمية (سهم)
بيت التمويل الكويتي	832.0	35.2%	1,644,276,409
بنك الكويت الوطني	997.0	24.6%	1,303,061,567
البنك الأهلي المتحد (ش.م.ب)	278.0	28.6%	4,010,666,465
شركة أجيالتي للمخازن العمومية	945.0	53.8%	799,490,703
بنك الخليج	279.0	27.4%	2,509,933,803
شركة الاتصالات المتنقلة	595.0	-1.8%	794,297,081
مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	283.0	68.8%	1,653,171,605
شركة عقارات الكويت	179.0	72.4%	2,402,416,109
بنك الكويت الدولي	218.0	4.8%	1,248,704,056
شركة هيومن سوفت القابضة	3224.0	-15.1%	58,023,827
بنك بوبيان	790.0	46.0%	292,648,530
بنك وربة	274.0	25.9%	791,327,441
شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	118.0	5.4%	1,260,608,270
شركة الاستثمارات الوطنية	219.0	62.2%	775,156,517
بنك برقان	251.0	26.8%	660,569,714
شركة بورصة الكويت للأوراق المالية	2020.0	83.6%	98,099,385
شركة المينائي	793.0	27.9%	175,513,192
الشركة المتكاملة القابضة	370.0	16.3%	330,629,683
شركة الأفكو لتمويل شراء وتاجير الطائرات	218.0	0.9%	517,712,696
شركة شمال الزور الأولى للطاقة و المياه	228.0	-17.7%	445,181,184
شركة بوبيان للبتروكيماويات	852.0	33.1%	114,454,182
شركة ميزان القابضة	589.0	-1.2%	115,100,218
شركة مشاريع الكويت القابضة	142.0	-10.7%	450,176,822
شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	347.0	2.7%	157,088,876
شركة الخليج للكابلات	871.0	15.4%	69,857,494



نشاط السوق الرئيسي

مؤشرات السوق الرئيسي			
(نقطة)	30-Dec-21	منذ بداية السنة	
مؤشر السوق الرئيسي (ع.س)	5,886	29.3%	▲
مؤشر السوق الرئيسي (ع.ك)	7,074	31.7%	▲

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية شهر ديسمبر 2020 * ع.س : عائد سعري * ع.ك : عائد كلي

متغيرات السوق الرئيسي	
30-Dec-21	
المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة (سهم/يوم)	255,746,111
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (د.ك./يوم)	22,819,259

الشركات الأكثر ارتفاعاً بالنسبة للتغير في سعر السهم				
الشركة	سعر الإقبال (فلس)	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	الكمية (سهم)
شركة العيد للاغنية	270.0	290.4%	37,508,418	199,433,525
شركة بيت الاستثمار الخليجي	300.0	260.6%	90,896,570	497,577,931
الشركة الوطنية العقارية	221.0	207.8%	475,660,617	2,569,624,616
مجموعة أرزان المالية للتطوير و الاستثمار	161.0	188.5%	303,231,051	2,631,615,444
شركة ايغا للفنادق والمنجعات	53.5	174.4%	38,265,578	935,339,679

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية شهر ديسمبر 2020

الشركات الأكثر انخفاضاً بالنسبة للتغير في سعر السهم				
الشركة	سعر الإقبال (فلس)	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	الكمية (سهم)
شركة ياكو الطبية	438.0	-47.9%	124,947	255,555
شركة البريق القابضة	35.9	-45.2%	60,474,301	1,351,989,031
شركة الكوت للمشاريع الصناعية	496.0	-26.5%	25,037	39,991
الشركة الوطنية للخدمات البترولية	820.0	-21.8%	1,243,495	1,453,840
شركة مجموعة المستثمرون القابضة	13.7	-21.7%	33,027,899	2,014,000,910

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية شهر ديسمبر 2020



نشاط السوق الرئيسي

أعلى 5 شركات تداولاً من حيث القيمة				
الشركة	سعر الإقبال (فلس)	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	الكمية (سهم)
مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب.)	99.8	112.8%	478,429,952	5,629,930,670
الشركة الوطنية العقارية	221.0	207.8%	475,660,617	2,569,624,616
شركة أعيان للأجارة والاستثمار	160.0	64.9%	375,317,922	2,467,298,621
مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	161.0	188.5%	303,231,051	2,631,615,444
شركة المزاي القابضة	76.5	33.7%	256,730,998	2,879,688,610

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية شهر ديسمبر 2020

- في السوق الرئيسي تصدر سهم شركة العيد للأغذية الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال عام 2021 محققاً مكاسب بلغت 290.4% مقارنة مع إقبال عام 2020 لينتهي بذلك تداولات الشهر عند سعر 270 فلس، تلاه سهم شركة بيت الاستثمار الخليجي مرتفعاً بنسبة 260.6% ومغلقاً عند سعر 300 فلس.
- في السوق الرئيسي احتل سهم شركة ياكو الطبية الأكثر تراجعاً مسجلاً تراجعاً بلغ 47.9% لينتهي بذلك تداولات عام 2021 عند سعر 438 فلس، تبعه سهم شركة البريق القابضة متراجعاً بنسبة 45.2% خلال عام 2021 ليغلق عند سعر 35.9 فلس.
- في السوق الرئيسي تصدر سهم مجموعة جي اف اتش المالية الأسهم الأعلى تداولاً من حيث قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2021 بقيمة تداول بلغت 478.4 مليون د.ك، لينتهي بذلك تداولات عام 2021 عند سعر 99.8 فلس، وجاء سهم الشركة الوطنية العقارية بالمركز الثاني بقيمة تداول بلغت 475.6 مليون د.ك لينتهي بذلك تداولات عام 2021 مغلقاً عند سعر 221 فلس.



التحليل التقني لبورصة الكويت



- أنهى مؤشر السوق العام تداولاته لشهر ديسمبر على ارتفاع كبير بلغ نحو 253 نقطة بنسبة 3.7%، بالمقارنة مع إقفال شهر نوفمبر الماضي، وبذلك يكون الأداء الإيجابي للمؤشر منذ بداية العام قد نما إلى 27% بدلا من 23.4% بنهاية شهر نوفمبر الماضي.

- أنهى مؤشر السوق الأول تداولاته لشهر ديسمبر على ارتفاع حاد بلغ نحو 294 نقطة بنسبة 4%، بالمقارنة مع إقفال شهر نوفمبر الماضي، وبذلك يكون الأداء الإيجابي للمؤشر منذ بداية العام قد نما إلى 26.2% بدلا من 22.2% بنهاية شهر نوفمبر الماضي.

- أنهى مؤشر السوق الرئيسي تداولاته لشهر ديسمبر على ارتفاع واضح بلغ نحو 167 نقطة بنسبة 2.9%، بالمقارنة مع إقفال شهر نوفمبر الماضي، وبذلك يكون الأداء الإيجابي للمؤشر منذ بداية العام قد نما إلى 29.3% بدلا من 26.4% بنهاية شهر نوفمبر الماضي.

أداء مؤشر السوق العام								
منذ بداية العام				خلال شهر ديسمبر				
إغلاق	التغير	التغير (%)	الأعلى	الأدنى	التغير	التغير (%)	الأعلى	الأدنى
7,043.20	253.24	3.73	7,080.2	6,844.8	1497.16	27.00	7,357.2	5,505.4

أداء مؤشر السوق الأول								
منذ بداية العام				خلال شهر ديسمبر				
إغلاق	التغير	التغير (%)	الأعلى	الأدنى	التغير	التغير (%)	الأعلى	الأدنى
7,639.10	293.63	4.00	7,680.2	7,420.7	1,588.03	26.24	7,979.4	5,996.7

أداء مؤشر السوق الرئيسي								
منذ بداية العام				خلال شهر ديسمبر				
إغلاق	التغير	التغير (%)	الأعلى	الأدنى	التغير	التغير (%)	الأعلى	الأدنى
5,886.27	167.35	2.93	5,922.7	5,727.9	1333.84	29.30	6,180.1	4,531.2

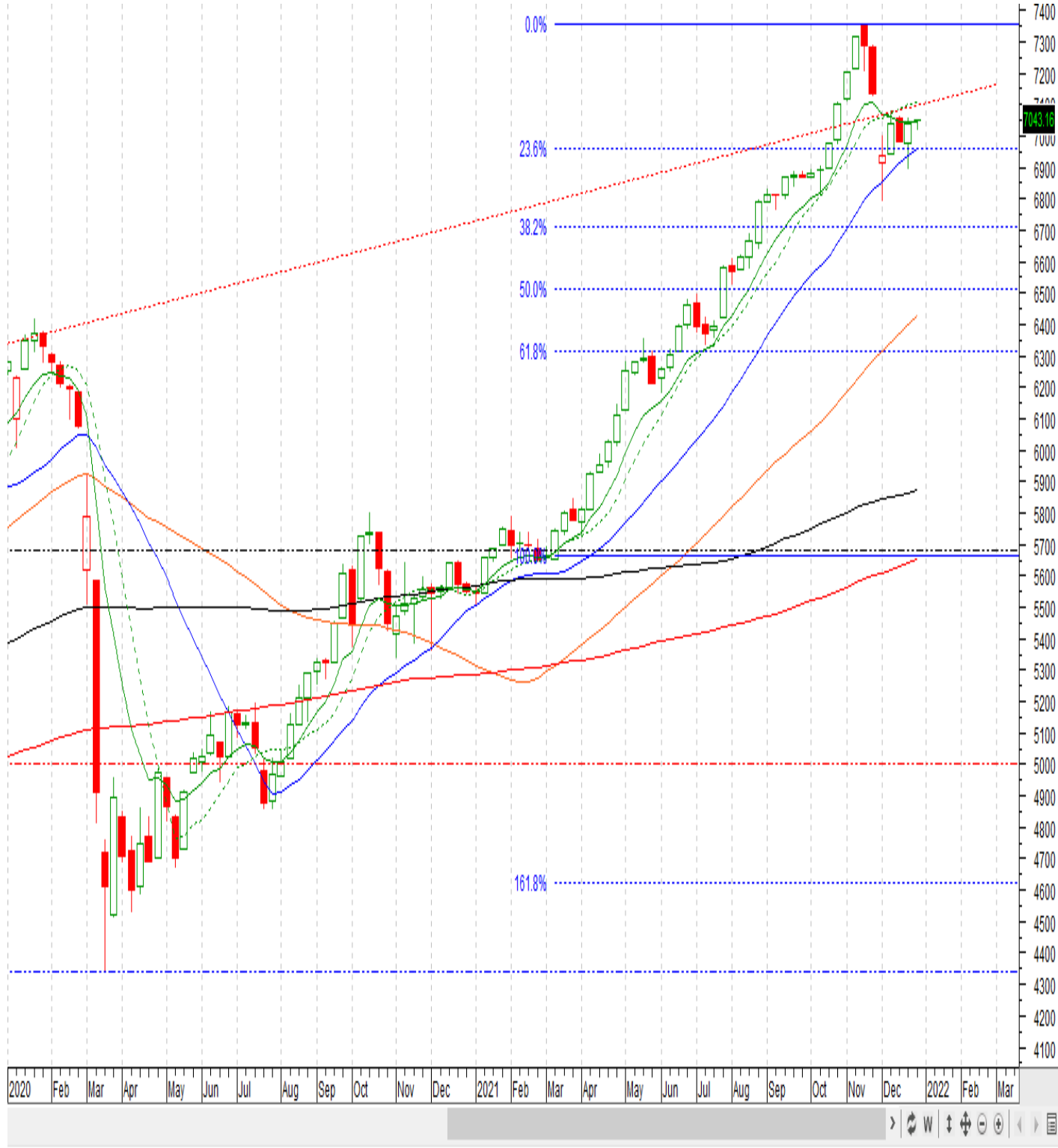
تداولات شهر ديسمبر

شهدت مؤشرات البورصة الثلاثة حالة من الإيجابية الواضحة خلال تداولات شهر ديسمبر، وذلك عقب التراجعات التي تمت خلال شهر نوفمبر الماضي، حيث ارتفعت وتيرة عمليات الشراء الإنتقائي على العديد من أسهم السوق الأول وكذلك السوق الرئيسي خلال الأسبوع الأول من الشهر على وجه التحديد، الأمر الذي عزز من تحقيق مكاسب سوقية متفاوتة لشريحة واسعة من هذه الأسهم، وهو ما انعكس بنهاية الأمر على ارتفاع مؤشر السوق العام بنسبة 3.7% واستعادته لمستوى 7,000 نقطة مرة أخرى، كما نجح مؤشر السوق الأول من تحقيق مكاسب سوقية بنسبة 4% مستعيدا هو الآخر مستوى 7,600 نقطة، أما تداولات الثلاث أسابيع الأخيرة من الشهر، فلم تكن تحمل في طياتها الكثير، حيث سارت التداولات خلال هذه الفترة في اتجاه عرضي مائل إلى الهدوء، وذلك بحكم تزامن هذه الفترة مع اقتراب نهاية العام، ناهيك عن عدم وجود محفزات إيجابية في الوقت الراهن.

النظرة الفنية لمؤشر السوق العام

طبقا للمؤشرات الفنية المستخدمة فإنه من المتوقع على المدى القصير، أن يشهد مؤشر السوق العام حالة من التداول العرضي بين مستوى الدعم الواقع عند 7,000 نقطة ومستوى المقاومة الواقع عند 7,100 نقطة، أما على المدى المتوسط، فإن المؤشرات الفنية تميل إلى السلبية ما لم يتم اختراق مستوى 7,150 نقطة مبدئيا، كما كسر مستوى 7,000 نقطة يعزز من هذه النظرة السلبية، وهو ما قد يدفع المؤشر إلى مزيد من الهبوط نحو مستوى 6,700 - 6,800 نقطة.

الرسم البياني لمؤشر السوق العام على الفاصل الزمني الأسبوعي



المصدر: Refinitiv وتحليل شركة الاستثمار الوطنية.



ملخص نشاط الأسواق الخليجية



مقارنة أسواق الخليج

- ارتفع أداء مؤشرات أسواق الخليج خلال عام 2021 مقارنة مع مستويات عام 2020، حيث تصدر سوق أبو ظبي للأوراق المالية الأسواق الصاعدة بنسبة 68.2% ثم السوق المالية السعودية بنسبة 29.8%، ثم سوق دبي المالي بنسبة 28.2%، ثم بورصة الكويت بنسبة 27.0% ثم بورصة البحرين بنسبة 20.6%، ثم سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة 12.9%، ثم بورصة قطر بنسبة 11.4%.

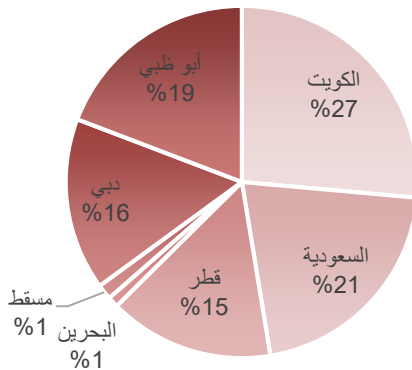
المؤشرات الخليجية			
المؤشر	نسبة التغير عن بداية السنة	30-Dec-21	
بورصة الكويت (مؤشر السوق العام)	27.0%	7,043	▲
بورصة الكويت (مؤشر السوق الأول)	26.2%	7,639	▲
بورصة الكويت (مؤشر السوق الرئيسي)	29.3%	5,886	▲
السوق المالية السعودية	29.8%	11,282	▲
بورصة قطر	11.4%	11,626	▲
بورصة البحرين	20.6%	1,797	▲
سوق مسقط للأوراق المالية	12.9%	4,130	▲
سوق دبي المالي	28.2%	3,196	▲
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	68.2%	8,488	▲

* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية شهر ديسمبر 2020

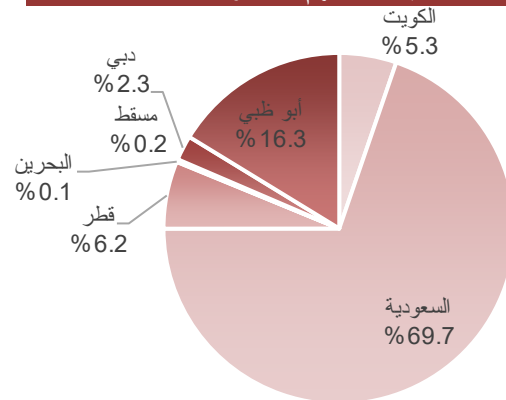
القيمة بالدولار الأمريكي (000)	مجموع قيم التداول	مجموع كمية التداول
بورصة الكويت	45,051,659	84,668,330
السوق المالية السعودية	597,466,291	67,203,156
بورصة قطر	53,223,328	48,603,725
بورصة البحرين	514,202	3,158,909
سوق مسقط للأوراق المالية	1,674,960	4,467,062
سوق دبي المالي	19,583,325	50,743,213
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	139,332,678	61,530,184



كمية الأسهم المتداولة



قيمة الأسهم المتداولة



- واصل السوق السعودي استحواده على الجزء الأكبر من نشاط التداول في أسواق الأسهم الخليجية، حيث بلغت حصة إجمالي القيمة المتداولة في السوق السعودي 69.7% من إجمالي قيمة التداولات في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 597 مليار دولار أمريكي، وبلغت حصة أسواق الامارات 18.6% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 159 مليار دولار أمريكي، ثم بورصة قطر بنسبة 6.2% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 53 مليار دولار أمريكي، وبلغت حصة بورصة الكويت 5.3% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 45 مليار دولار أمريكي ليتبعه سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة 0.2% أو ما يعادل 1.6 مليار دولار أمريكي، ثم بورصة البحرين بنسبة 0.1% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 514 مليون دولار أمريكي.



شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY

يجب ملاحظة أن هذا التقرير لا يشكل توصيات استثمارية أو ما إذا كان على المستثمرين الاستمرار في استثماراتهم الخاصة. وقد تم إعداد التقرير فقط للغرض المنصوص عليه و لا ينبغي الاعتماد عليه لأي غرض آخر.

وأعد هذا التقرير للتداول العام وتم إرساله لك كعميل، لغرض تقديم المعلومات العامة فقط. وليس المقصود منه عرض أو تقديم المشورة فيما يتعلق بشراء أو بيع أي ورقة مالية.

على الرغم من أن المعلومات في هذا التقرير تم جمعها من المصادر التي تعتقد الشركة بأنها موثوق بها، نحن لم نقوم بالتحقق منها بشكل مستقل سواء كانت دقيقة أو غير كاملة. لا توجد مسؤولية على الشركة بسبب أي خسائر ناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من استخدام هذه المعلومات.

شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك.ع.

شركة الاستثمارات الوطنية

شرق، شارع جابر المبارك، مبنى الخليجية | ص.ب 25667 - الصفاة 13117 - الكويت

تلفون: +965 2226 6666 | فاكس: +965 2226 6793